# الحوكمة البيئية العالمية كآلية في تحقيق الامن البيئي

# Global environmental governance as a mechanism in achieving environmental security

*د. بن النوي عائشة
جامعة باتنة01 - الجزائر
Aicha.bennoui@univ-batna.dz

| تاريخ الارسال: 2020/09/23 | تاريخ القبول: 2021/08/23 | تاريخ النشر: 2022/06/10 |
|---|---|---|

**ملخص :**

في إطار تزايد الوعي الدولي بأهمية الحفاظ على البيئة ظهرت الحوكمة البيئية العالمية وأضحت مطلبا عالميا، وأصبح الاهتمام منصبا حول الآليات المساعدة على تفعيلها عبر مختلف أنحاء العالم، إذ تعتبر البيئة من المواضيع التي حظيت باهتمام عالمي كبير، جراء الآثار السلبية المترتبة عنها، والتي تخل بالأمن البيئي، وتعالج الدراسة إشكالية الدور المهم للحوكمة البيئية العالمية بإعتبارها كآلية في تحقيق الامن البيئي، و تأتي هذه الدراسة لتخص هذا الموضوع من خلال تقديم إطار نظري يعرف بالمصطلحين، ومحاولة التعرف على أهمية الامن البيئي ضمن الجهود الأممية والحماية البيئة العالمية، وإبراز دور فواعل الحوكمة البيئية العالمية في تحقيق الامن البيئي، على ان تتوصل الدراسة إلى ان الحوكمة البيئية العالمية كمنظومة و آلية عالمية تهدف إلى خلق التعاون وغرس روح المسؤولية للجميع، والتي تسعى إلى حماية البيئة وتحقيق الأمن البيئي.

**الكلمات المفتاحية**: البيئة، الحوكمة ، الحوكمة البيئية، الامن، الأمن البيئي

***المؤلف المرسل :** د. بن النوي عائشة

**Abstract:**

In the context of the increasing international awareness of the importance of preserving the environment, global environmental governance has emerged and has become a global demand, and attention has become focused on the mechanisms that help to activate them across the world, as the environment is

one of the topics that have received great global attention, due to the negative consequences of it, which disturb security The study deals with the problem of the important role of global environmental governance as a mechanism in achieving environmental security, and this study comes to this topic by presenting a theoretical framework known as the two terms, and trying to identify the importance of environmental security within international efforts and protection of the global environment, highlighting the role of environmental governance actors The global goal of achieving environmental security, provided that the study concludes that global environmental governance as a global system and mechanism aims to create cooperation and instill a spirit of responsibility for all, which seeks to protect the environment and achieve environmental security.

**Key words:** environment, governance, environmental governance, security, environmental security

مقدمة:

عرف مفهوم الامن توسعا شمل الكيان المرجعي و التهديدات الوجودية في آن واحد فبدلا من التركيز على التهديدات العسكرية و حماية الكيان المرجعي "الدولة" توسعت فكرة الامن لتشمل قضايا جديدة ذات طابع الإنساني "الاقتصاد، الهجرة، البيئة، الهوية، و الجريمة العالمية، كما أضحت القضايا البيئية موضع نقاش بالارتباط مع نموذج الطرف الفاعل المختلط فالدول و المنظمات الحكومية الدولية ، و المنظمات غير الحكومية الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات كلها اطراف فاعلة تسعى لإدخال هذه القضايا ضمن اجندتها الأمنية من خلال أفعالها الخطابية المقرة بوجود تهديد بيئي للأمن العالمي و ذلك من خلال إرساء الحوكمة البيئية العالمية [1] و التي تهدف إلى الحد من تدهور البيئة العالمية التي لما لها من أهمية في إستمرارية الحياة البشرية فإن آليات و إستراتيجيات ترقية الامن البيئي تركز بالأساس على توفير بيئة ملائمة لحياة بشرية أفضل مدعومة بحس حضاري و تربوي، و تعليمي للإنسان الذي يتعدى على البيئة باسم الصناعة و التجارة تارة أخرى و باسم النمو الديمغرافي و سوء التسيير الإداري تارة أخرى[2]

وتعد مسالة البيئة من بين المواضيع التي تحظى باهتمام عالمي كبير خاصة في السنوات الأخيرة، والتي أصبحت محل نقاش الكثير من الندوات والمؤتمرات وحديث العام

والخاص، ألنها تمثل المجال الحيوي الذي يرتبط بالإنسان، وكذلك ألنها أصبحت تعاني مشاكل عديدة، والتي تعد من بين القضايا الشائكة التي باتت تؤرق شعوب العالم، والتي وقفت على حقيقة التدهور البيئي في ظل التطورات الصناعية و التكنولوجية، وفي ظل الصراعات الدولية ومختلف الأسلحة والتغير المناخي، انجر عن هذا الأمر توسع في ثقب الأوزون والاحتباس الحراري، وهو ما جعل العالم يدرك خطورة هذا الوضع على مصير الحياة المستقبلية للأجيال القادمة الاستمرار البشري، الأمر الذي جعل العالم يتسارع إلى تدارك ما أفسده من البيئة، والذي استدعى ضرورة إيجاد آليات عمل كفيلة للحد من هذه الظاهرة، وفسح المجال أمام مختلف الدراسات القانونية.

كما تعتبر المشاكل والصعوبات التي تسببها الظروف البيئية والتقلبات الطبيعية هاجسا امنيا للأفراد والمجتمعات، والتي تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين كباقي المشاكل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي صعب البحث عن آلية إشراك مختلف الفواعل في عمليات صنع القرار على المستوى العالمي، ومن جراء هذه الأسباب تضافرت الجهود الدولية، إنشاء منظومة عالمية، تتمثل في الحوكمة البيئية العالمية، والتي تشمل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية من اجل وضع حد لهذا المشكل سواء بإبرام الاتفاقيات وسن القوانين الدولية والوطنية والإقليمية لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية. كما أن الجهود الدولية أخذت أبعادا جديدة ونظرة شمولية بالغة الأثر في مجال حماية البيئة ومن هذا المنطلق تم صياغة التساؤل الرئيسي لإشكالية الدراسة و الذي هو كالآتي: كيف تساهم الحوكمة البيئية في تحقيق الامن البيئي

و تندرج ضمن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية و التي تتمثل فيما يلي:

- ما المقصود بالحوكمة البيئية العالمية و الامن البيئي
- ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات العالمية لتفعيل الحوكمة البيئية العالمية في تحقيق الامن البيئي؟

و تظهر أهمية الدراسة في ان موضوع الحوكمة البيئية العالمية والامن البيئي أهمية علمية بالغة الأهمية في محاولة توضيح اهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة وإن الاهتمام بدراسة الحوكمة البيئية العالمية كأحد الآليات التي أصبحت تعزز هذا المفهوم من شأنه ابراز أحد الجوانب التي يجب الاهتمام بها دوليا، وكذا معرفة ما إذا كان للحوكمة

البيئية دور حقيقي في تحقيق الامن البيئي وفي مدى قدرة الجهود الدولية في حماية البيئة و تحقيق الامن البيئي

و تهدف الدراسة إلى التعرف على الحوكمة البيئية العالمية و الامن البيئي بشكل عام بإعتبارها مفهومين حديثين و الوقوف على مختلف الفواعل في حماية البيئة العالمية ودورها في تحقيق الامن البيئي

## المطلب الاول: الإطار المفاهيمي للحوكمة البيئية العالمية و الأمن البيئي

تعتبر المشاكل البيئية من بين الأسباب التي أدت إلى تزايد الاهتمام بالقضية البيئية على المستوى العالمي، حيث تم توظيف مصطلح الحوكمة للوصول إلى حل للمشكلات التي تؤثر في الدولة محاولة بذلك تحقيق الأمن البيئي. وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى المحاور الأساسية لهذا الموضوع كل على حدا يتعلق الاول بالحوكمة البيئية العالمية و الثاني يرتبط بالأمن البيئي

### المبحث الاول : الحوكمة البيئية العالمية :المفهوم و المبادئ:

يكمن تحديد الحوكمة البيئية العالمية كمفهوم، إلا من خلال التدرج في ضبط كل من المفاهيم التالية :الحوكمة، الحوكمة البيئية، الحوكمة العالمية، والتي يتم التطرق لها في ما يلي

#### الفرع الأول: تعريف الحوكمةGovernance :

يعتبر مفهوم الحوكمة Governance من المفاهيم الحديثة الشائعة في أدبيات السياسة و الإدارة و الاقتصاد، ورغم شيوع المصطلح إلا انه ليس هناك إجماع حول تعريف محددله و لم يتم تحديد صيغة معينة متفق عليها بحيث نجد صيغ متعددة مثل الحوكمة، الحاكمية، الحكم الراشد، الحكمانية وبالرغم من إختلاف هذه الصيغ إلا أن جميعها يشرك في خصائص معينة مثل: المساءلة، المحاسبة، التمكين، التحويل[3]، وما يجب التأكيد عليه هو أنَّ لفظ الحوكمة Governance يختلف عن لفظ الحكومة Governmentفهذه الأخيرة تُعبرِّ عن البنية الفوقية و المؤسساتية المرتبطة بعمليات اتخاذ القرار في الدولة و ممارسة الأدوار الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة و تنفيذها استجابة لمطالب المواطنين.بينما تمثِّل الحوكمة مجموعة البنى الوظائفية التي تعمد إلى

ممارسة مجموعة من العمليات لتحقيق أهدافٍ مجتمعية على نطاقٍ واسعٍ على سبيل الشراكة والتعاون مع مؤسسات الدولة[4] .والجدول أدناه يوضِّح النقاط الأساسية التي تساعد على التحليل والتمييز بين مفهوم الحوكمة و الحكومة

**جدول رقم01: الحكومة و الحوكمة: تحليل مفهمي**

| الحكومة | الحوكمة |
|---|---|
| **فوق بنائية**<br>**Superstructure** | وظائفية<br>Functionality |
| **القرارات**<br>**Pecisions** | العمليات<br>Process |
| **الأدوار**<br>**Rules** | الأهداف<br>Coals |
| **الأدوار**<br>**Rules** | الإنجاز<br>Perfornanc |
| **التنفيذ**<br>**Inplementation** | التنسيق<br>Coordination |
| **النتائج – المخرجات**<br>**Outputs** | المدخلات Outcones |

**المصدر**: نوال الثعالبي، **<u>دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية،</u>** أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص45

لقد ظهر مصطلح الحوكمة كنتيجة للتغيرّات الاقتصادية و السيّاسية في عقد الثمانينات، حيث برز المفهوم لأول مرّة في وثيقة البنك الدولي Bank international المتعلقة بالتنمية المستدامة ومحاربة الفساد في جنوب صحراء إفريقيا Sahara Africa Sud وقد تضمّنت الوثيقة أربعة مفاتيح أساسية لمفهوم الحوكمة [5]تمثلت في:

- تسير القطاع العمومي Public Sector Management ؛
- المحاسبةAccountability

❋ إطار عادل للتنمية Legal Framwork For Developement

❋ الإعلام و الشفافية information And Transparency

وبذلك يعتبر البنك العالمي أول من أسهم في تقديم تعريفً الحوكمة على أ نها الهياكل ، الوظائف و التقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكُّد من تحقيق رسالتها

يفهم من هذا التعريف أن الحوكمة هي أسلوب تسيير الإدارة الحكومية الجديدة New public Management و الذي يعتمد على إدخال أساليب وميكانيزمات جديدة في الإدارة العامة

وبالتالي فهذا التعريف يقترب من التعريفات التي تبنتها المنظمات المالية ، الاقتصادية والإدارية مع بداية سنة 1980 ، حيث تم اعتماد الحوكمة كسلطة اقتصادية و إدارية لتسير مختلف شؤون وأعمال منظمة ما . وتأخذ بعين الاعتبار ميكانزمات و سيرورة هياكلها وكل الجهات التي من خلالها يعبرّ الأشخاص عن رغبا تهم حسب حقوقهم و واجبا تهم [6]

ومن التعريفات المقدَّمة من طرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP والذي تضمَّنت تعريفاته للمفهوم بعدًا سيَّاسيًا و آخر اجتماعيًا حيث يرى بأنَّ **الحوكمة** هي " التقاليد ، الأعراف والمؤسسات التي تمارس من قبل أي سلطة في الدولة ، و هذا يأخذ بعين الاعتبار ماذا تتبع الحكومات ، وماذا تراقب و كذا قدر ة الدولة في التأثير و صياغة و تنفيذ سيَّاسة ثابتة و سليمة مع احترام احتياجات المواطنين و الدولة وموقع المؤسسات التي تحكم بينها التفاعلات .الاقتصادية و الاجتماعية[7]

كما يعرِّفها أيضا بأنها " قواعد و أساليب الأنظمة السيَّاسية في اتخاذ القرارات و حلّ الصراعات بين مختلف الفواعل

يشير **مفهوم الحوكمة** عموما إلى الوسائل التي يتم من خلالها التحكم في و/ توجيه النشاط و مجموعة من الأنشطة، بحيث تحقق مجموعة مقبولة من النتائج وفقا لبعض المعايير المقررة .كما تعبر الحوكمة عن التماسك و التنسيق المستمر بين العديد من الفواعل ذات أهداف مختلفة[8]

في الأخير يمكن تعريف الحوكمة على أّنها عبارة عن منظومة سياسيّ ة اقتصادية و اجتماعية تتضمن مجموعة من القواعد و المبادئ و الأساليب التي يمكن تطبيقها لتسيير مختلف المؤسسات و المنظمات و القطاعات العامة و الخاصة . معتمدة في نمط تسييرها على إشراك الفواعل و الأطراف المجتمعية لما يحمله ذلك من قيم الرشادة كالمشاركة، الشفافية، و العدالة

**الفرع الثاني :تعريف الحوكمة العالمية Governance Global**

يعتبر مفهوم العالمية من المفاهيم التي يصعب ضبطها وتحديد تعريف جامع لها؛ إذ أوردت موسوعة بريتانيكا Britannica العالمية كتدرج ما بين الدعوة إلى التعاون بين الأمم لخير البشر جميعا وصولا إلى التدويل العالمي Internationalisation والدولة العالمية[9]

ويعرفها توما وايسWeiss Thomas على أنها "تلك المشكلات المنتشرة، وهي المشكلات التي تتعدى قدرات الدول المنفردة على حلها، أي أنها تعكس قدرة النظام الدو لي في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية في ظل غياب الحكومة الدولي[10]، ولعلّ من أهم التعريفات تعريف " جوزيف ناي " Joseph Nayالذي يرى بأنَّ **الحوكمة العالمية** هي عبارة عن " تقنيات و مؤسسات و قواعدَ و أصول و ترتيبات قانونية تُستخدم لإدارة العلاقات بين الدول ، بقصد تسهيل التعاون العالمي عبر مختلف المسائل .والقطاعات[11]

**الفرع الثالث: تعريف البيئة**

تختلف تعاريف مصطلح البيئة حسب الميدان الذي تعرف فيه ومن بين أهم التعاريف التي تم تداولها بخصوص هذا المصطلح:

**-البيئة من منظور علمي:** لم يتردد العلماء في إفراد علم مستقل للبيئة ينصرف إلى دراسة النباتات والحيوانات والناس، فيما بينهم من جانب، وما يحيط بهذه الكائنات من جانب آخر، ويسمى هذا "علم البيئة"، ويعرف بأنه: "العلم الذي يبحث في علاقة العوامل الحية– من حيوانات ونباتات وكائنات دقيقة-مع بعضها البعض ومع العوامل غير الحية المحيطة بها[12]

**-البيئة من منظور التشريع الجزائري:** بالرجوع إلى القانون رقم 10/03المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، نجد أن المشرع الجزائري لم يعط تعريفا دقيقا للبيئة، ولم يفرد البيئة بتعريف خاص إلا أنه وبالرجوع إلى القانون السالف الذكر، يمكن اعتبار

البيئة المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء، هواء، تربة وكائنات حية وغير حية ومنشآت مختلفة وبذلك فالبيئة تضم كل من البيئة الطبيعية والاصطناعية[13] وعليه فالبيئة تعني العناصر الطبيعية والصناعية والكائنات الحية وغير الحية التي تتفاعل فيما بينها داخل إطار يعرف باسم الحياة.

**الفرع الرابع :مفهوم الحوكمة البيئية:**

نظرا لحداثة المصطلح المتداول حيث يعد من المفاهيم المركبة وليست البسيطة لم يتم التوافق على تعريف موحد للحوكمة البيئية إلا أن هناك عدة تعاريف تشير إلى المعنى العام لهذا المصطلح ومنها:

**تعرف الحوكمة البيئية** على أنها: "مجموعة من الإجراءات والآليات التنظيمية، لترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في كافة الاستعمالات ومختلف الأنشطة، فهي عبارة عن كل مترابط بين مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية[14]، كما يمكن تعريفها من منطلق آخر بأنها: "مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة، فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية[15] في حين يؤكد استخدام "البعد العالمي" بمسؤولية عدد كبير من المؤسسات والفواعل داخل وخارج الحكومة، وعبر الحدود الوطنية والمؤسساتية، عن جزء كبير من إدارة وتسيير الكوكب

**الفرع الخامس: تعريف الحوكمة البيئية العالمية** Global Environmental Govenance

ومن هنا، يمكن تعريف الحوكمة البيئية العالمية بأنها كيفية تنظيم مختلف الفواعل المشاركة في عمليات صنع القرار في المستوى العالمي، من أجل حل التحديات والنزاعات البيئية، وتعزيز البيئة العالمية . ضف إلى ذلك، أن الحوكمة البيئية العالمية تمثل "شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة والمعاهدات والاتفاقيات، ومجموعة الفواعل التي تكون النظام الواقعي للحوكمة البيئية العالمية تتضمن كيانات مؤسساتية متعددة، رغم أنها لا تتمتع بنفس القدر من التأثير في النظام [16]

**الفرع السادس: مبادى الحوكمة البيئية**

**الشكل رقم01: مبادئ الحوكمة البيئية**

**المصدر:** مهني وردة، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24 جوان 2017،ص126

حيث تقوم الحوكمة البيئية على ثلاث مبادئ هامة[17] وهي:

**أ . التنمية المستدامة:** ترافق ظهور مفهوم الحوكمة مع تطور مفهوم التنمية، انطلاقا من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية إلى التنمية البشرية فالتنمية المستدامة

وتكشف العلاقة بين التنمية المستدامة والرشادة البيئية[18] على ما يلي:

*أن السياسات البيئية يجب أن تعكس المحافظة على تنمية الحاجات المجتمعية مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي، العدالة بين الأجيال و تمكين النوع الاجتماعي

*تنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها من خلال تبني نظام للتنمية المستدامة يفعل آليات الحد من الاستخدام المفرط للموارد غير المتجددة وتدهورها

*يجب أن تضمن الرشادة البيئية أن يكون البشر محور التنمية المستدامة، وأن تتم إدارة هذه الأخيرة بشكل يمكن لحياة صحية ومنتجة في ظل انسجام كامل مع البيئة

**ب. العدالة البيئية**

وينظر إلى العدالة البيئية على أنها وسيلة للاهتمام بالتبعات الاجتماعية للمشاكل البيئية، ناهيك عن وجود علاقة تأثير بين البيئة النظيفة والصحة العامة، والدولة مسؤولة على حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستجيب لاحتياجات الأفراد الأكثر عرضة للضرر، وتمكين هؤلاء من الاستفادة بمنافع هذه الموارد الصحية والبيئية ، كما تعبر العدالة البيئة عن حق الإنسان في بيئة سليمة بغض النظر عن عرقه أو جنسه، عن طريق المساواة بين الجميع في وضع القرارات البيئة والاستفادة من الموارد والخدمات البيئية، ومكافحة كل أشكال الفقر والتهميش للوصول إلى الحد الأدنى من الموارد.

ج **مبدأ الحيطة:** والذي يعني منع الأضرار البيئية التي قد تنجم عن حادثة بيئية معينة وذلك قبل وقوعها، ويعتبر هذا المبدأ وسيلة حديثة لحماية البيئة

## المبحث الثاني: الامن البيئي : بيان في المفهوم

يشير مصطلح الامن البيئي إلى مجمعة من المخاوف التي تندرج تحت ثلاثة فئات عامة: الأولى و هي مخاوف الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة، و الثانية مخاوف الآثار المباشرة و غير المباشرة من مختلف أشكال التغيرات البيئية من ناحية الندرة و التدهور و الثالثة وهي إنعدام الأمان للأفراد و الجماعات من ندرة الماء و تلوث الهواء و ارتفاع درجات حرارة الأرض و من هنا فمسألة الامن البيئي ليست مسألة تقليدية [19]

و يستخدم مصطلح الامن البيئي للدلالة على الحفاظ على الروابط السليمة بين الظروف البيئية و الأمنية و هو ما يتطلب التحذير من أسباب تدهور البيئة الطبيعية و منع التهديدات من جماعات العنف المنظم و المضي قدما لبناء مجتمع بشري مترابط و اكثر إستقرارا

ومن بين أهم التعريفات التي وضعتها المنظمات الدولية للأمن البيئي وهو المتعلق بالأمان العام للناس من الاخطار الناتجة عن عمليات طبيعية و عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال او حوادث أو سوء إدارة

كما عرف أنه وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث و تأمين إحتياجات المجتمع لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية الإنسانية مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام إستمرارية عملية التنمية: فهو وسيلة هامة و حاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة التي تشمل إستعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية و التخفيف من ندرة الموارد، والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية[20]

### المطلب الثاني : أهمية الامن البيئي ضمن الجهود الأممية و حماية البيئة العالمية

شجعت هيئة الأمم المتحدة الدول بالاهتمام بقضايا البيئة حيث تم تشكيل العديد من المؤسسات البيئية من خلالها، وابرام العديد من الاتفاقيات البيئية بمبادرة منها، فعند التطرق لميثاق الهيئة خاصة في الفقرة الرابعة من الديباجة والمادة الأولى في الفقرة الثالثة، والمادة السادسة والخمسين، يمكن التماس مبادئ وقواعد عديدة تشكل مجالا رحبا لإدارة الأمم المتحدة لقضايا البيئة ومشكلاتها، وأصبح من الضروري عليها القيام

بأقصى الجهود في مجال البيئة، خاصة وأنه أصبح من غير المعقول أن لا يتم إدخال البيئة في العلاقات الدولية الاقتصادية وحتى السياسية، وهو ما سنستعرضه في هدا الصدد من خلال التطرق إلى أبرز جهودها في ذلك

المبحث الأول: .**مؤتمر ستوكهولم 1972 : نحو عولمة التفكير البيئي:**

يعتبر مؤتمر ستوكهولم البداية الفعلية لعولمة التفكير البيئي وبداية الوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة من الاخطار التي تهددها لذا فقد ارسى القواعد الاساسية و المبادئ العامة للاهتمام العالمي بقضايا البيئة وأمام تزايد الأخطار البيئية وتفاقمها، وبناءا على اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث من ديسمبر عام 1968 إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية، حيث عقد هذا المؤتمر في مدينة استوكهولم بالسويد في الفترة من5 إلى 16 جوان عام 1972مستهدفاً تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم إلى حفظ البيئة البشرية وتنميتها وكذلك بحث السبل لتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية للقيام بما يجب لحماية البيئة وتحسينها[21] وكان الهدف منه أيضا هو إرساء قواعد إطار دولي لتطوير أسلوب أكثر ملائمة تجاه قضايا التلوث وصيانة الموارد الطبيعية.

**نتائج مؤتمر استوكهولم**: كان من النتائج الرئيسية الأخرى لمؤتمر البيئة البشرية التي كانت نتاج مناقشات شاملة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

-أوجد المؤتمر أساسا لإدراك واسع ضمن الامم المتحدة عن المشاكل البيئية البشرية، واثار اهتمام وانتباه الحكومات و الجمهور في مختلف الدول إلى أهمية المشكلة البيئية.

-أكد العلاقة بين الحقوق الانسان و البيئة و يعتبر أول جهد دولي في سبيل إقرار حق عالمي للإنسان في بيئة سليمة.

-أول ظهور لمصطلح البيئة في الوجود القانوني حيث استخدم هذا المصطلح بدلا من الوسط الانساني الذي جرى استخدامه في الدعوة للمؤتمر

-مهد المؤتمر ببدء مرحلة جديدة من الاهتمام الدولي للبيئة وإدراك الاخطار التي باتت تحدق بها في اتجاه تطوير القانون البيئي.

-إعلان يتضمن 26 مبدأ فيما يخص البيئة والتنمية

-التوصية بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE ليشكل نواة التنسيق والعمل البيئي داخل منظومة الأمم المتحدة.

**المبحث الثاني: قمة ريو دي جانيرو 1992 :إشكالية التنمية المستدامة والأمن البيئي** :

لقد أسفرت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عن عدة مستجدات أبرزها إعلان ريو حول البيئة والتنمية أو ما يعرف بميثاق الأرض" Charte de le terre ،"وجدول أعمال القرن الواحد والعشرين وإنشاء لجنة التنمية المستدامة CDD وكذلك التوقيع على المعاهدتين الاطارتين وهي الاتفاقية الاطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وإعلان المبادئ حول إدارة الغابات، كما لم تكن المعاهدة الخاصة بالتصحر جاهزة في الوقت ،على أن جرت العادة على ضمها إلى اتفاقية قمة الأرض، المناسب ولم يتم الاتفاق عليها حتى شهر جوان 1994 [22] حيث تضمنت هذه النصوص الإشارة إلى فكرة التنمية المستدامة . الملاحظ في اعلان ريـو غياب بعض المسائل التي كانت تمثل اولى اهتمامات الكثير من الدول في تلك المرحلة على غرار النمو الديمغرافي واستنفاذ الموارد الطبيعية واللجوء إلى التخطيط للتوفيق بين مختلف الاهداف باعتباره وسيلة مهمة في ادماج البيئة في التنمية ومسألة التراث المشترك للإنسانية[23] وضرورة الحفاظ على التنوع الثقافي

-يعكس اعلان ريو التناقض بين المبادئ والآمال وبين الواقع، حيث أن القوة العظمى التي تدعي زعامة العالم في الوقت الراهن فإنها سرعان ما انسحبت من بروتوكول كيوتو في ظل ادارة بوش الابن مثل معاهدة حظر انتشار الصواريخ واستعمال الاسلحة المحرمة دوليا في حروبها مثل حرب العراق وأفغانستان في الوقت الذي يقضي فيه اعلان ريو(حسب المبدأ 23-26 )بضرورة توفير الحماية للبيئية والموارد الطبيعية التي تقع تحت الاضطهاد و السيطرة و الاحتلال

ما يمكن قوله عموما عن مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 بأنه أقر الصلة بين البيئة والتنمية ورفض الجهود الأخرى الرامية إلى زيادة التمسك بمجال التنمية على حساب البيئة بل أضفى موضوع التنمية المستدامة وطرح مفهوم الأمن البيئي كبعد من أبعاد الامن الانساني في هذا المؤتمر، وهو ما غير المعطيات كثيرا، إذ أن مؤتمر قمة الأرض عام 1992 لم يكن مجرد تكرار لتجربة سبقت، وإنما جاء بعد نقاش طويل استمر20 سنة، تأكدت فيه البشرية جمعاء أن استمرار تواجدها على كوكب الأرض مرهون بإصلاح ما أفسدته من الطبيعة على مر الأجيال، وبهذا شكل المؤتمر مرحلة محورية من مراحل تنامي الوعي الدولي بالبيئة، بل وطفرة في مسار الدبلوماسية الخضراء، كما أنه يدعو إلى الالتزام الأخلاقي احترام البيئية وفي إقرار مبادئه حيث أنه لا يتمتع بالصفة الالزامية ومثال ذلك صعوبة ابرام ميثاق الأرض

## المبحث الثالث: قمة جوهانسبورغ 2002 :مرحلة الحوكمة البيئية:

بعد عشر سنوات من انعقاد" مؤتمر ريو "انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبورغ ، انعقدت هذه 19 بجنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 4 سبتمبر2002 ،مع تسجيل حضور ما يزيد عن عشرين ألف مشارك [24]القمة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 199/55 الصادر في 2000/12/20 سبقتها محادثات تحضيرية لهذه القمة بداء من شهر أفريل 2001 حتى جوان 2002 انطلاقا من محادثات نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين 30 أفـريل-02 ماي 2001 حول الترتيبات الخاصة بمشاركة الهيئات والأطراف الدولية الحكومية وغير الحكومية، كما أجريت مراجعة شاملة لمدى تنفيذ التوصيات الخاصة بأجندة القرن الـ21 و ذلك في المحادثات الثانية بنيويورك في الفترة الممتدة من 29 جانفي إلى 08 فيفري 2002،كما اجريت المحادثات الثالثة حول العديد من القضايا الهامة المرتبطة بالحكم الراشد و التنمية ونظمت المحادثات التحضيرية الرابعة و الأخيرة ببالي بأندونيسيا اين تم صياغة مسودة أولية لخطة العمل المزعم مناقشتها والتفاوض بشأنها خلال قمة التنمية المستدامة، حيث عكست هذه المحادثات مختلف الرؤى والمواقف المرجعية بشأن عدد القضايا المهمة المرتبطة بالبيئة ، كما استهدفت القمة الثانية متابعة أعمال ونتائج القمة الأولى من حيث التعرف على 20 كالطاقة والتجارة وتمويل التنمية ما تم تنفيذه والقضايا والمستجدات اللازمة لوضع أجندة القرن الواحد والعشرين التي تم صياغتها في القمة الأولى ، و التأكيد على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالتركيز على الفقر و الأزمة المالية و المشاكل موضع التنفيذ ، وكانت خطة جوهانسبورغ للتنفيذ JPOI النتيجة الأساسية الامنية التي لم يتم التركيز عليها في مؤتمر ريو1992 للمؤتمر، التي سدت بعض الثغرات في أجندة القرن 21 وتناولت بعض القضايا الناشئة والمستجدة.

**نتائج المؤتمر:**

*اعلان جوهانسبورغ يتضمن 37 مبدأ تؤكد على تقوية أركان التنمية المستدامة وهي التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، حماية البيئة وكفالة الطفولة والتأكيد الالتزام بإعلان ريودي و أجندة القرن الــ21 .

*برنامج عمل عبارة عن وثيقة تتكون من 54 صفحة و 153 فقرة تنقسم إلى 10 فصول منها ما يتعلق بالفقر و أساليب الانتاج و الاستهلاك و الصحة حيث يعتبر مكمل لأجندة القرن الـ21 و يؤكد عل مشاكل الدول المتخلفة التي تتعرض لآثار تغير المناخ و يحدد

المجالات لجديدة التي بدأت تأخذ مكانة ذات أهمية على المستوى الدولي كالعولمة و التجارة العالمية التي اعتبرتها القمة احد التحديات الجديدة لقضايا البيئة والتنمية، فتكامل الأسواق السريع وحركية رؤوس الأموال والزيادات الهامة في تدفقات الاستثمارات حول العالم طرحت فرصا وتحديات جديدة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة

*كانت النقطة الرئيسية في هذا المؤتمر هي " طرق مكافحة الفقر كأحد أسباب الدمار البيئي"، حيث تم التأكيد على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة بحلول عام 2005 ، كما أكدت مقررات" جوهانسبورغ "على أن أولويات التنمية المستدامة تتركز في المسائل الحيوية، كالمياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر والتجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا، والإدارة الرشيدة، التعليم والمعلومات والبحوث وقد حددت عناصر التنمية المستديمة في ثلاثة أبعاد هي : استدامة اقتصادية، استدامة اجتماعية، واستدامة بيئية، كما رسمت الأهداف الأساسية لتحقيقها إلى سبعة مجالات متعددة، تتمثل في :المياه، الغذاء، الصحة، المأوى، الخدمات، الطاقة، التعليم والدخل.

## المبحث الرابع: قمة كوبنهاغن 2009 :مرحلة أمننه التغيرات المناخية:

جاءت هذه القمة بعد مؤتمر بالي عام 2007 ،حيث عقدت قمة كوبنهاجن حول قضية تغير المناخ تحت رعاية الأمم المتحدة في منطقة بيلا سنتر في وسط العاصمة الدنماركية كوبنهاجن في الفترة من7 إلي 18 ديسمبر 2009،بحضور ممثلو عن 193 دولة وذلك من أجل التوصل إلى إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية .

**نتائج قمة كوبنهاغن:** امن أهم النتائج التي توصلت لها القمة فتمثلت في اتفاق كوبنهاجن لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري والذي حدد سقف ارتفاع حرارة سطح الأرض بدرجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، وبإنشاء صندوق مالي لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة تداعيات هذه الظاهرة.- تضمن الاتفاق جوانب ثلاثة وهي: الكمية المستهدفة من خفض الانبعاثات حتي عام2020 للدول المتقدمة، وتحرك الدول النامية لمواكبة التغير المناخي اتساقا مع احوال كل منها علي حدة، وتوفير اموال على المدى القصير والمدى الطويل للدول النامية لتعديل وتوفيق اوضاعها مع مشكلة التغير المناخي.

## المبحث الخامس: اتفاقية باريس للتغيرات المناخية 2015

-اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي 2015 : ويرمز لها UNFCCC من United Nation Framework Convention on Climate Change

إنعقد مؤتمر باريس لتغيير المناخ في الفترة من 29 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 2015 في باريس، فرنسا وتضمن هذا المؤتمر الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيير المناخ[25]

ويمكن إجمال أهم الخطوط العامة للاتفاقية في ما يلي:

❋ **هدف طويل المدى**: ويتمثل في محاولة الحفاظ على زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية بنهاية القرن الحالي(سنة 2100) في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين، فوق مستويات الحقبة الصناعية، ومواصلة الجهود الرامية إلى عدم تجاوز هذه الزيادة حد 1.5 درجة مئوية من خلال الحد من معدل الانبعاثات الغازية المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الارض.

❋ **آلية لرفع وزيادة الطموح**: تتمثل إحدى أهم إجراءات الاتفاق في وضع آلية مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية التي تبقى اختيارية وستجرى أول مراجعة إجبارية عام 2025 ،ويتعين أن تشهد المراجعات التالية "إحراز تقدم "وقبل ذلك، دعيت مجموعة الخبراء الدوليين في المناخ إلى إعداد تقرير خاص عام 2018 حول سبل التوصل إلى الـ1.5 درجة مئوية والجهود المرتبطة بمثل هذا الارتفاع في درجات الحرارة وفي ذلك العام، تُجري الـ195 دولة أول تقييم لأنشطتها الجماعية، وستدعى عام 2020 على الأرجح لمراجعة مساهماتها.

❋ **التمويل:** تنص الاتفاقية على أن الدول المتقدمة ستستمر في مساعدة الدول النامية ماليا بشكل قروض وإعانات(بحدود 100مليار دولار سنويا حتى 2025 لتزداد بعد ذلك) للتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والتعامل أيضا مع تبعات التغير المناخي .كما دعت الاتفاقية دولًا صاعدة نامية مقتدرة لتقديم المساعدة المالية اختياريا.

❋ **خطة لمراقبة التزام الدول بوعودها وتحقيقها**: تنطوي اتفاقية باريس على عملية جرد في 2020 وكلّ خمس سنوات فيما بعد لتقييم التقدم لتحقيق أهداف الاتفاقية، ولتشجيع الدول لتقديم وعود بتخفيض أكبر للانبعاثات وترسم الاتفاقية خطط الهيكل جديد للشفافية للتحقق من أن الدول تنفّذ وعودها بغية إلزامها بالتنفيذ وإعلام" سجل الجرد "بذلك وعلى الدول أن تفصح عن مخزون الانبعاثات والمعلومات وذلك لمتابعة مدى تنفيذ وعودها مساهماتها الوطنية[26] كما أن على الدول المتقدمة تقديم بيانات عن

التمويل الذي قدمته، وذلك الذي تحشده .وسيكون كلّ ذلك خاضع لمراجعة خبراء فنيين للتحقق من التقدم ولتشخيص المجالات التي ينبغي تحسينها ولكن، في الوقت ذاته، سينطوي هيكل الشفافية على مرونة تقلّل العبء الناجم عن محدودية قابليات الدول النامية

❋ **الخسائر والأضرار**: حيث تم الاتفاق على أن تقدم الدول المتقدمة الدعم المالي والفني لمساعدة الدول النامية على التكيف مع الأضرار والخسائر المترتبة عن التغيرات المناخية، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث ويشمل ذلك توفير نظم الإنذار المبكر، وتسهيلات التأمين ضد المخاطر وغيرها.

**المطلب الثالث: تيبولوجيا فواعل الحوكمة البيئية العالمية في تحقيق الامن البيئي:**

تشمل الحوكمة البيئية العالمية على فواعل مختلفة تساهم في حماية النظام البيئي العالمي، والتي تعمل في شكل اطر شبكية منسقة ومتعاونة فيما بينها، والتي تتمثل في مجموعة الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية.

**المبحث الأول: دور الفواعل الدولاتية في تحقيق الأمن البيئي:**

تلعب المنظمات الدولية دورا هاما في مجال حماية البيئة، حيث تقوم بأنشطة متعددة من اجل تحقيق هذا الغرض .حيث تختلف ادوار الفواعل في تحقيق الأمن البيئي، بتعدد الأطراف الدولاتية، والتي تتمثل في:

- **الدول-الحكومات**: تعتبر الدول من بين الفواعل الرسمية في الحوكمة البيئية العالمية التي تسعى إلى تحقيق الأمن البيئي، والتي يبرز دورها من خلال الوظائف التالية:

-تنشئة الفرد من خلال التربية البيئية، والتي تكون عن طريق عمليات التحسين، نشر الوعي البيئي وغرس قيم المواطنة.

-التحكم والمراقبة في الممارسات البيئية.

-تهيئة البيئة التي تساعد في تطوير التنمية البيئية

-وضع السياسات البيئية وتنسيقها وتنفيذها على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي

-تشجيع المجال التكنولوجي من اجل حماية البيئة والإنتاج الانظف

-إيجاد حلول للمشاكل والقضايا البيئية[27]

- **المنظمة البيئية للأمم المتحدة**: تعتبر المنظومة المؤسساتية للأمم المتحدة من أهم واقوي المؤسسات الناشطة في الحوكمة البيئية العالمية، من خلال الدو ر المهم الذي تعلبه مؤسساتها، حيث تشكل الجمعية العامة الخطوة الأولى في عالمية القضايا البيئية، والتي من بينها:

***برنامج الأمم المتحدة للبيئة**: **UNEP** يعد هذا البرنامج أول مؤسسة تختص بالبيئة في إطار المنظومة الأممية والذي تأسس أثر انعقاد مؤتمر ستوكهولم في 1972،أنشأ هذا البرنامج لعدة أسباب وأهداف منها :

*متابعة الشأن البيئي في العالم

*تحسين نوعية الحياة للأمم والشعوب ولأجيال المستقبلية[28]

*جعل البرنامج منظمة ريادية في مجال البيئة العالمية لجمع ونقل المعلومات

*كما يبرز دور هذا البرنامج في الحوكمة البيئية العالمية من خلال عملية الرصد والتقييم والإنذار في مجال البيئة، وكذا تشجيع النشاط البيئي حول العالم وزيادة الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية بالإضافة إلى :

*تقديم المشورة التقنية، والقانونية، والمؤسساتية للحكومات، والمنظمات الإقليمية [29]

*وتوفير القيادة وتشجيع الشراكة والاهتمام بالبيئة من خلال الإعلام وتحسين نوعية الحياة دون المساس بنصيب الأجيال القادمة

- **لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة CSD** هي لجنة ما بين حكومية، انشات عام 1993 تجتمع مرتين في السنة من اجل: تقييم ومتابعة مدى التقدم في تحقيق أهداف قمة ريو دي جانيرو[30] 1992 .تهدف هذه اللجنة إلى:

*تحسين الاندماج والتكامل بين الأبعاد البيئية الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة في كل المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية

*تهدف إلى تطوير توصيات السياسة العامة وترقية الحوار وبناء الشركات من اجل التنمية المستدامة بين الحكومات[31]

- **اللجنة العالمية حول البيئة**: تم إنشاء هذه اللجنة عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي قرر إنشاء لجنة مستقلة لزيادة الوعي بالقضايا البيئية، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة دعت إلى تكوين لجنة لمعالجة القضايا الناشئة عن التقاطع بين قضايا البيئة والتنمية بعد التقييم المتشائم الذي عرفه مؤتمر ستوكهولم.

و يبرز دور هذه اللجنة في النقاط التالية:

* إقتراح استراتيجيات طويلة المدى للتنمية المستدامة.

* إقتراح آليات لتشجيع الدول النامية نحو التعاون البيئي الدولي والتعاون البيئي بين الدول المتطورة والدول النامية.

* فحص الطرق الملائمة للعمل الدولي الفعال في مجال البيئة[32]

**المبحث الثاني: الفواعل غير الدولاتية في تحقيق الأمن البيئي.**

تتميز المنظمات غير الحكومية بأهمية كبيرة في إطار الحوكمة البيئية العالمية من خلال إشراكها إلى جانب الدول والمنظمات الحكومية في حماية البيئة وتحقيق الأمن البيئي[33] حيث ظهر نشاط هذه المنظمات في مجال حماية البيئة عام 1972 بمؤتمر ستوكهولم، في ندوة الأمم المتحدة، وقد لعبت المنظمات غير الحكومية دورا بارزا في حماية البيئة ونشر الوعي البيئي، والذي يظهر فيما يلي:

- وضع جدول الأعمال،
- توفير المعلومات والبحوث حول المفاوضات ،
- تشترك في صياغة الاستراتيجيات الوطنية للضبط البيئي
- تعتبر المحفز الرئيسي في تأسيس العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية التنوع البيولوجي
- تتميز بنشاط في إنشاء المعايير الدولية من خلال حملات التوعية والتعليم
- تقوم بالضغوطات السياسية اللازمة لإقناع الحكومات بالموافقة على الاتفاقيات الدولية[34]
- المساهمة في تشكيل رؤى المجتمعات للمعلومات محورها حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتمكين

كما يبرز دورها أيضا في:

- تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية و اتخاذ الإجراءات لمعالجتها.
- رصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية

- ♣ إصدار تقارير هامة عن البيئة تتمثل في: تعليم الجماهير، التربية البيئية، تحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية[35]

ويكمن تدخل المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية، من خلال أشكال متعددة، بالإضافة إلى استخدامها لتقنيات واستراتيجيات تتمثل في:

أ. **الخبرة والتحليل**: تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تقديم أفكار وخبرات للسياسيين من اجل تسهيل المفاوضات وإبراز روح التنافس خارج الطبيعة البيروقراطية الرسمية .

ب. **تعبئة الرأي العام واستخدام سلطة النفوذ**: تؤثر المنظمات غير الحكومية على الرأي العام عن طريق الحملات الإعلامية من اجل تحريكه على المستوى المحلي والدولي ، كما تعتمد استراتيجيات الضغط المعنوي والأخلاقي في مواجهة السياسات التي تخل بالبيئة.

ت. **-استخدام السياسة الإعلامية وتبادل المعلومات**: خلق معلومات قابلة للاستخدام سياسيا وتوجيهها، من اجل توجيه سلوكيات الأفراد تجاه البيئة عن طريق الأدلة والنشرات

ث. **المساهمة في تطوير السياسات البيئية العالمية**: تقوم بإثارة الوعي وكسب القرارات من طرف صناع القرار الرسميين للتأثير على السياسات المحلية والخارجية المتعلقة بالبيئة[36]

ج. الرقابة والمساهمة في إنفاذ المؤتمرات والمعاهدات الدولية: و تكون من خلال ما يلي:

- ♣ تعمل المنظمات غير الحكومية على تقوية المعاهدات الدولية عن طريق مراقبة جهود المفاوضات والالتزامات الحكومية
- ♣ تقوم بإبراز مدى التزام الحكومات بتصريحاتها ومدى ممارساتها حول حقوق الإنسان
- ♣ تظهر فعالية المنظمات في مجال أعمال الأطر القانونية لحماية البيئة من خلال خبرتها الكبيرة بمختلف الجوانب التقنية والعلمية، والتي تتضمنها النصوص المتعلقة بحماية البيئة[37]

- ♣ تساهم في الحوكمة البيئية العالمية عبر إرسال المندوبين للمشاركة في المؤتمرات الدولية لتقديم النصائح
- ♣ تعمل على تطوير السياسات البيئية والمساعدة في تطبيق البرامج

د. **مستوى شرعية اتخاذ القرارات على المستوى العالمي**: يبرز دورها في تحسين النوعية وشرعية الخيارات السياسية للمنظمات الدولية

هـ. **المنافسة الفكرية للحكومات**: تتمتع المنظمات غير الحكومية بمهارات وقدرات تحليلية وتقنية أفضل بكثير من المسؤولين الحكوميين[38]

**خاتمة:**

يتضح من خلال الورقة البحثية في ان الحوكمة البيئية تتجلى في تلك الترتيبات و الإجراءات التي تتعدى و حدة التحليل الدولاتية و غير الدولاتية بما يسمح في ظل مجموعة من المبادئ التي تكفل وضع ترتيبات ضبطية للتحديات البيئية الجديدة، ضرورة تتبنى البعد البيئي ضمن اهتمامات صناع القرار بما يضمن تعزيز الامن البيئي الذي هو عنوان التنمية و مما لاشك فيه أن الامن البيئي، لم يعد بديلا يمكن ان تختار بين الاخذ به أو عدمه و غنما اصبح ضرورة وواقعا يفرض نفسه في ظل التحديات البيئية التي أضحت تهدد الانسان في وجوده حاضرا و مستقبلا، و لهذا فإن تبني الحوكمة البيئية العالمية كآلية في تحقيق الامن البيئي، لاب دمنها و العمل على تجسيدها سعيا لضمان تنمية مستديمة تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بحق الأجيال القادمة في بيئة صحية و آمنة و سليمة

ومن جملة النتائج التي خلصت إليها الدراسة مايلي:

- ❖ تلعب الحو كمة البيئية العالمية دورا كبيرا في حماية الحق في البيئة من خلال تفعيلها لجملة من الحقوق البيئية للإنسان
- ❖ تسعى أطراف الحوكمة البيئية العالمية إلى زيادة جهودها من خلال عقد المؤتمرات و إبرام الاتفاقيات التي من شانها معالجة المشاكل البيئية والتقليل من حدتها، من أجل تحقيق أمن بيئي عالمي شامل.
- ❖ إن الحوكمة البيئية العالمية توفر فرصا عديدة للاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية من اجل تحقيق القدر الأكبر من المنافع و بناء القدرات لجميع

الفاعلين المستفيدين من مسار حماية البيئة لصالح الأجيال الحالية و المقبلة كتحديات جديدة للحوكمة البيئية

- ❖ الحوكمة البيئية العالمية هي أحد أهم نتائج تزايد الوعي البيئي العالمي لتعبر عن كل المنظمات، و الأدوات و الآليات، و القواعد، والإجراءات والمعايير التي تنظم حماية البيئة العالمية
- ❖ إن تحقيق الامن البيئي يقتضي تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد و الاستدامة بين الأجيال
- ❖ للأمن البيئي أهمية قصوى في تحقيق مستوى وافي بين الإنسان و البيئة المحيطة به وهذا ضمن تجليات الحوكمة البيئية، و الذي يعود بالفائدة على الجانبين، كما انه فرصة مهمة في نشر السلم و الامن بالعالم
- ❖ يمثل الأمن البيئي المرجعية المنظمة والمراقبة لكل الأنظمة و القوانين التي تجسد إستراتيجية بيئية من شأنها تحقيق الامن و الاستقرار لدول العالم ضمن آلية الحوكمة البيئية

التوصيات: و التي نذكر منها :

- العمل على تبني الحوكمة البيئية العالمية يتطلب إطارا قانونيا ومؤسسيا دوليا ومحليا يبدأ من المواطن
- إيجاد أطر مؤسسية تفعل مفهوم الحوكمة البيئية العالمية على صعيد الجماعات المحلية وحتى المواطنين. مع العمل على زيادة وعي المواطن بدوره في حماية البيئة ليس على الصعيد المحلي فقط بل العالمي أيضا
- إشراك مختلف الفواعل للحفاظ على الموارد وحماية البيئة.
- تكثيف التعاون بين الفواعل العالمية في مجال حماية البيئة والإلزامية والصرامة في تطبيق القوانين للبيئة.
- رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا البيئة وغرس الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية تجاه المحافظة على البيئة
- إعادة النظر في الآليات القانونية والمؤسسية المعتمدة في حماية البيئة والعمل على استحداث آليات جديدة تشمل كل الأطراف، من شانها تحقيق الأمن البيئي

**الهوامش**

[1]دلال بحري، "**الامننة البيئية كآلية لإرساء الحوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد03، جامعة باتنة01، الجزائر، 2014، ص141

[2] صباح حواس، "**آليات و إستراتيجيات ترقية الأمن البيئي**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد13، جامعة باتن01، الجزائر، 2018، ص770

[3] سارة عجرود، عزوز غربي، الحوكمة البيئية-مقاربة مفاهيمية، المجلة الجزائرية للامن الأنساني، العدد13، جامعة باتنة01، الجزائر، 2018، ص308

[4]عبد الكريم الكايد زهير، **الحكمانية: قضايا و تطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2003، ص7

[5]نوال الثعالبي، **دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص45

[6] Pani Niranjani & Santap Mishra ,E-Governance ; Himalaya publishing house , New Delhi, India,2009, p32

[7] نوال الثعالبي، مرجع سابق، ص47

[8]خديجة ناصري، **مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة باتنة01، 2012، ص13

[9] سامي حصيد، **الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: الحوكمة والتنمية، جامعة باتنة، 2014، ص28

[10] مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية والتجارة العالمية: **نحو تفسير إشكالات الحوكمة البيئية العالمية**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد7 العدد02 ،2014،ص209

[11]نوال الثعالبي، مرجع سابق، ص48

[12] فيصل بوخالفة، **الجريمة البيئية وسبل مكافحتها في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه تخصص: علم الإجرام وعلم العقاب، جامعة باتنة 1، 2017، ص17

[13] ربيعة بوسكار، **مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، /2016، ص4

[14] أسماء سلامي، **الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة -الواقع والمأمول**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25، ديسمبر 2016، ص .7

[15] خديجة ناصري، مرجع سابق، ص14

[16] صالح زياني و مراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية العالمية _قضايا وإشكالات**، دار قانة، باتنة، الجزائر،2010 ، ص .94

[17] مهني وردة، **دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24 جوان 2017،ص126

[18] مسعودي رشيد، الرشادة البيئية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة سطيف 2، 2013/2012، ص50

[19]الحاج مبطوش، على عيسى، **أثر النزاعات المسلحة على الامن البيئي**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد8، 2017، ص160

[20]منى طواهرية، **نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الجزائرية للامن و التنمية، العدد11، 2017، ص160

[21]عبد المؤمن المجدوب، لمين هماش، **مكانة السياسات البيئية ضمن اجندة الأمم المتحدة**، مجلة دفاتر سياسية و القانون، العدد15، 2016، ص605

[22] جون بيليس وستيف سميث :عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ،2004، ص703

[23] Frank Dominique Vivien,Zuindeau bertrand,"**Développement Durable et son espace**",in Fréderic Heran Bertrand Zuindeau, Dévelloppment Durable et territoires,Edition Harmattan,2001,pp11-33

[24] Lisa Nilsson, **The role of the United Nations : from Stockholm to Johannesburg**, in, Khiv. Thai, Dianne Rahm, and Jerrell D. Coggburn, Handbook of Globalization and the Environment, CRC Press, New York, 2007,p 166.

[25] عبد المؤمن المجدوب، لمين هماش، مرجع سابق، ص611

[26] عبد المؤمن المجدوب، لمين هماش، مرجع سابق، ص611

[27]نوال الثعالبي، مرجع سابق، ص62

[28] طلال لموشي ، **دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية 'المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا'**، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: العالقات الدولية، باتنة، 2015، ص153

[29] داود الأزهر ، **الأمن البيئي من منظور القانون الدولي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص البيئة والعمران، الجزائر، 2016، ص81

[30] طلال لموشي، مرجع سابق، ص157

[31] مراد بن سعيد وصالح زياني، **فعالية المؤسسات البيئية الدولية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09 جامعة باتنة، جوان2013 ، ص216

[32] مراد بن سعيد وصالح زياني، مرجع سابق، ص216-217

[33] عبد الحق زغدار ووفاء العمري، **المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد17 ، باتنة 2018، ص191

[34]مراد بن سعيد، **دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية**، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد01، 2011، ص119-120

[35] عبد الحق زغدار ووفاء العمري، مرجع سابق،191

[36] عبد الحق زغدار ووفاء العمري، مرجع سابق،191-192

[37] بد الحق زغدار ووفاء العمري، مرجع سابق، 192-193

[38] مراد بن سعيد ونور الصباح عنكوش، **إطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية: دراسة حالة السياسة البيئية العالمية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 05، جامعة باتنة، مارس 2015، ص12